انفتاح مهنة المحاماة على العمق الإفريقي
بين الحاجة و الضرورة

من إعداد الأستاذ أحمد الضارفي
المحامي بهيئة المحامين لدى محاكم
الإستئناف بأكادير وكلميم والعيون

❖ مقدمة :

لم يكن طرح موضوع انفتاح مهنة المحاماة، أو بالأحرى إنفتاح المؤسسات المهنية للمحاماة في المغرب على العمق الإفريقي وليد نزوة آنية أو رفاه فكري من أجل تأثيث المشهد المهني فحسب، وإنما أصبح الإنشغال بهذا الموضوع من الأمور التي وجب الحسم فيها الآن و بدون تردد، تماشيا مع ما تفرضه قواعد الممارسة المهنية الحديثة وما نتج كذلك عن تحرير قطاع الخدمات بدوره أيضا بعد اتفاقية الكات (GAT) فضلا عما انخرط فيه المغرب منذ أمد غير يسير في البحث عن فرص التعاون و الإستثمار وتبادل الخبرات في محيطه الإفريقي إن على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، وما يتطلبه كل ذلك من مواءمة الإطار القانوني و التشريعي اللازمين لتنفيذ طموحاته الاستراتيجية لإسماع صوته و تعزيز قدراته التنافسية في القارة الإفريقية.

ومن هذا المنطلق يتعين إذن على قطاع الخدمات القانونية والإستشارية لقطاع المحاماة بالمغرب استدراك تأخره عن مواكبة هذه التطورات التي انخرط فيها المغرب لما يقرب عقدين من الزمن والتي بدا واضحا أن مهنة المحاماة بالمغرب تركت فراغا واضحا لهيئات مهنية أجنبية عن القارة الإفريقية أدركت أهمية الموضوع وبدأت في ترسيخ كياناتها المهنية في شكل مكاتب وشراكات مع مختلف الفاعلين في أغلب الدول الإفريقية وخاصة منها دول جنوب الصحراء.

وقد ارتأت هيئة المحاميين لدى محاكم الإستئناف بأكادير والعيون إثارة موضوع انفتاح مهنة المحاماة ببلادنا على العمق الافريقي لما له من بعد إستراتيجي مهني وجيو اقتصادي وسياسي للمغرب في عمقه الإفريقي بشرط العمل على أن تتوفر له جملة من الشروط والقواعد اللازمة لنجاحه ونجاعته بدءا بالمبادرات الثنائية وانتهاءا بالاتفاقات والتعهدات الجماعية والمؤسساتية.

وقد كان لهيئة المحامين لدى محاكم الإستئناف بأكادير و كلميم و العيون السبق في تلبية الدعوة لحضور الإفتتاح السنوي لهيئة المحامين ولندوة التمرين بدكار بالسنغال خلال سنة 2017

.../...

كما كان لها السبق في عقد اتفاقية ثنائية مع هيأة المحامين بموريتانيا خلال هذه السنة كانت لها نتائج ايجابية من حيث تبادل الخبرات والمعارف وتقريب وجهات النظر بين الطرفين ، غير أن هذه المبادرة غير كافية لوحدها في غياب مبادرة جماعية لهيئات المحامين بالمغرب من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة و الأهداف المتوخاة.

و يستدعي البحث في هذا الموضوع أن نسجل بداية وجود إرادة سياسة للدولة المغربية في تمتين علاقاتها مع الدول الإفريقية وما استتبعه ذلك من فتح آفاق للمصالحة السياسية مع جل الدول الإفريقية والدفع بالإستثمارات المغربية في مجموعة من هذه الدول وخاصة منها دول جنوب الصحراء، ثم ننتبه بعد ذلك إلى ما يحتاجه هذا التوجه من مرافقة قانونية لهذه الإستثمارات من محامين ذوي كفاءات مهنية رصينة من أجل معالجة المنازعات التي قد تثار بمناسبة تنفيذ هذه الإستثمارات أو ما قد تستوجبه من تأطير قانوني و تعاقدي، وأيضا ما تفرضه تحركات المجموعات البشرية بين هذه الدول و ما تفرزه من ظواهر الهجرة الغير القانونية، تحتاج إلى قواعد تشريعية تتلاءم مع المواثيق الدولية ذات الصلة، ولا يمكن البحث عن حلول لها في غياب رجـال القانـون من محامين و قضـاة و هيئات المجتمع المدني المهتمة بالموضوع، و حسبنا في هذا البحث أن نقتصر على ما يهم الجانب المهني للمحاماة، و ما يمكن أن تستأثر به وتستفيد منه في انفتاحها على التجارب الإفريقية و الشروط اللازمة للنجاح في هذه المهمة، وهو ما سنتولى مقاربته في المباحث المخصصة لهذا الموضوع .

❖ المبحث الأول : المسوغات السياسية لانفتاح المهنة على عمقها الإفريقي

إن مهنة المحاماة، باعتبارها ركيزة من ركائز دولة الحق والقانون، من شأنها أن تلعب أدوارا طلائعية في تقريب وجهات النظر بين المؤسسات المهنية في مجموع الدول الافريقية بخصوص القضايا الوطنية و الإقليمية والدولية وإن بنسب متفاوتة.

ذلك ان استقلال الهيئات المهنية عن المؤسسات الرسمية للدولة وتشبعها بمبادئ العدالة و حقوق الانسان كما هي متعارف عليها عالميا، يجعلها قوة ضغط لها تأثير مهم على مختلف المؤسسات الدستورية داخل هذه الدول مع ما يترتب عن ذلك من تأثير على القرارات المتخذة على مختلف مستويات القرار السياسي لسلطات البلد المعني.

ومن هذا المنظور وجب الإنتباه الى دور هيئات المحامين في خلق علاقات وشراكات مع مختلف هيئات المحامين بالدول الافريقية سواء في إطار اتفاقيات ثنائية او متعددة او جهوية من أجل تبادل التجارب والأفكار و المعارف والمصالح في كل ما يهم الشأن المهني والقضائي وشؤون العدالة بشكل عام، بغض النظر عن توجهها السياسي أو الأيديولوجي. .../...

ذلك أن المحامي بحمولته الفكرية والقانونية والحقوقية سواء بصفته الفردية أو الجماعية المؤساساتية هو الأقدر على الترافع لفائدة قضية أو عدة قضايا وطنية أو إقليمية بما تستوجبه من الشرح والتوضيح والدعم والمواكبة بأسلوب له من المقومات الحقوقية و الأسس القانونية ما يجعله مقبولا وذو مصداقية لدى مختلف الفاعلين في الميدان القانوني الحقوقي والسياسي.

وحسبي في هذا الجانب، الاستدلال بالإفتتاح الرسمي المهني في كل من السنغال خلال سنة 2017 و الكاميرون خلال سنة 2018 والتي يحضرهما جميع النقباء المنتمين للمنظمة الإفريقية من أجل تناغم قانون الاعمال وهي منظمة تضم 17 دولة افريقية من دول جنوب الصحراء- L’organisation pour l'harmonisation en Afrique du droit des affaires (OHADA)

❖ المبحث الثاني: هل انفتاح مهنة المحاماة بالمغرب على عمقها الإفريقي حاجة أم ضرورة :-

إذا كان التساؤل المطروح بعنوان هذه المداخلة بخصوص، ما إذا كان انفتاح مهنة المحاماة على عمقها الإفريقي تدعو إليه الحاجة، أم هو ضرورة قسرية ، فإن الجواب عن هذا التساؤل يبدو بديهيا و بدون تردد في كون المحاماة بالمغرب في حاجة إلى هذا الإنفتاح كما تفرضه ضرورة الممارسة المهنية الحديثة لأسباب ذاتية وموضوعية بارزة.

ذلك أنه منذ قرار منظمة التجارة العالمية التي تأسست في فاتح يناير من سنة 1995 بمراكش بتحرير قطاع الخدمات المؤطر فيما يعرف بالإتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) التي انظم إليها المغرب باعتبارها إحدى الملاحق الأربعة لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، لم يعد من الممكن الركون إلى الوضع الحمائي لتجارة الخدمات، والتي تعتبر مهنة المحاماة والإستشارات القانونية من بين تلك الخدمات المشمولة بهذه الإتفاقية.

ورغم اعتبار المغرب من الدول النامية المشمولة بالرعاية في ظل هذه الإتفاقية فإنه مع ذلك لم يستفد من هذا التحرير ولم تستطع مكاتب المحامين بالمغرب الوقوف أمام المنافسة الأجنبية سواء على المستوى الوطني أو الإفريقي في الظفر بعقود الإستشارات والدراسات المتعلقة بالإستثمارات الكبرى داخل التراب الوطني أو الإفريقي، بل من الواضح أن هذا النوع من الخدمات والصفقات لا يدخل ضمن اهتمامات أغلب مكاتب المحاماة بالمغرب التي تبقى ممارستها المهنية تقليدية و قاصرة عن تدبير ملفات الإستثمارات الكبرى إلا من بعض المكاتب المعدودة على رؤوس أصابع اليد الواحدة والتي تربطها شراكات إما علنية أو سرية مع بعض المكاتب الأجنبية العاملة في الميدان تحت مسمياة شتى.

.../...

ليس من المقبول إذن أن تضل مهنة المحاماة بالمغرب على هذا النحو من الإنغلاق و فقدان المبادرة على عكس القطاعات الخدماتية الأخرى المشابهة من الخبراء المحاسبيين و المهندسين، وغيرهم من اللذين لهم امتدادات مهنية بالدول الإفريقية و خاصة منها دول جنوب الصحراء، فضلا عن الإهتمام الذي يوليه قطاع المحاماة بكل من فرنسا و سويسرا و كندا لهذا الجانب بخلق شراكات مع المجالس الوطنية لهيئات المحامين بهذه الدول و خاصة منها المنضوية تحت لواء المنظمة الإفريقية من أجل تناغم قنون الأعمال (OHADA) وأيضا تلك المنتمية الى فضاء الإتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب افريقيا (UEMOA) مما يفسر الحضور القوي لهيئات المحامين بالدول المذكورة لأنشطتها المهنية ومؤتمراتها سواء من طرف نقبائها أو من طرف رجال القانون بصفة عامة للدول الأوربية ذات التقاليد القانونية المتماثلة، وهو ما يؤكد الأهمية البالغة و الحاجة إلى انفتاح مهنة المحاماة بالمغرب على محيطها الدولي والافريقي على وجه الخصوص وضرورة مواكبتها لفرص التنمية المتاحة والمتعددة الجوانب بهذه القارة.

❖ المبحث الثالث: شروط الإنفتاح المهني على العمق الافريقي ومقومات نجاحه:

قبل الحديث عن شروط الإنفتاح لمهنة المحاماة بالمغرب على عمقها الإفريقي و مقومات نجاحه، لابد من التذكير أولا بعناصر نجاح الإنفتاح المهني لدول غرب افريقيا على بعضها البعض خاصة منها المنضوية تحت لواء المنظمة الإفريقية من أجل تناغم قانون الأعمال والتي تصل الآن إلى سبعة عشر دولة هي :-

1- البنين
2- بوركينا فاصو
3- الكاميرون
4- افريقيا الوسطى
5- ساحل العاج
6- الكونكو
7- جزر القمر
8- الكابون
9- غينيا
10- غينيا بيساو
11- غينيا الإكواتورية
12- مالي
13- النيجر
14- جمهورية الكونكو الديموقراطية
15- السنغال
16- التشاد
17- الطوغو

و تتجلى أهم عناصر نجاح انفتاحها المهني المذكور فيما يلي :-

أولا :- **وحدة اللغة الرسمية** لهذه الدول باعتبار دساتيرها تتبنى اللغة الفرنسية لغة رسمية

.../...

لها وهو ما يوفر لممارسي مهنة المحاماة بهذه البلدان استعمال نفس اللغة في كل ما يتعلق بالممارسة المهنية و يضعها جميعا على قدم المساواة بخصوص التواصل فيما بينها و بين مختلف مرافق العدالة و المنتمين إليها و باقي الأجهزة و المؤسسات الإدارية و القطاعات الحكومية والخاصة.

ثانيا :- **تماثل الأنظمة المهنية** لهذه الدول باعتبار أنظمتها القانونية المتعلقة بممارسة مهنة المحاماة تعتمد مؤسسة مهنية وطنية موحدة تتمثل في وجود هيئات وطنية للمحامين لها فروع جهوية منضوية تحت لوائها عوض هيئات جهوية مستقلة مما سهل عليها تفاهمات التوقيع على المعاهدة المتعلقة بإنشاء المنظمة الإفريقية من أجل تناغم قانون الأعمال المشار إليها سلفا والتي صودق عليها بتاريخ 17 أكتوبر 1993 بجزر موريس تمت مراجعتها بكيبيك (كندا) بتاريخ 17 أكتوبر 2008، أسفرت، بدعم من الإرادة السياسية للدول الموقعة، عن توحيد التشريعات المتعلقة بمساطر الوساطة والتحكيم وقوانين الأعمال ومنها على وجه التحديد :-

1- الميثاق الموحد المتعلق بالمساطر المبسطة لتحصيل الديون وطرق التنفيذ المصادق عليه بليبروفيل (الكابون) بتاريخ 1998/04/10.

- Acte uniforme portant organisation des procédures simplifiés de recouvrement et des voies d'exécution.

2- الميثاق الموحد المتعلق بعقود نقل البضائع على الطرق المصادق عليه بياوندى (الكاميرون) بتاريخ 2003/03/22.

- Acte uniforme relatif aux contrats de transport de marchandises par route.

3- الميثاق الموحد المراجع المتعلق بالقانون التجاري العام المصادق عليه بلومي (الطوغو) بتاريخ 2010/12/15.

- Acte uniforme révisé portant sur le droit commercial général

4- الميثاق الموحد المتعلق بقانون الشركات التعاونية المصادق عليه بلومي (الطوغو) بتاريخ 2010/12/15.

- Acte uniforme relatif au droit des sociétés coopératives

5- الميثاق الموحد المراجع المتعلق بالضمانات المصادق عليه بلومي (الطوغو) بتاريخ 2010/12/15.

- Acte uniforme révisé portant organisation des sûretés

6- الميثاق الموحد المعدل المتعلق بقانون الشركات التجارية والمجموعات الإقتصادية ذات النفع العام المصادق عليه ب"وكادوكو" (بوكينا فاصو) بتاريخ 2014/01/30.

- Acte uniforme révisé relatif au droit des sociétés commerciales et du groupement d'intérêt économique.

.../...

7- الميثاق الموحد المنظم للمساطر الجماعية لتصفية الخصوم المصادق عليه بساحل العاج بتاريخ 2015/09/10.

- Acte uniforme portant organisation des procédures collectives d'apurement du passif

8- الميثاق الموحد المتعلق بقانون المحاسبة والمعلومات المالية المصادق عليه ببرازافيل (الكونكو) بتاريخ 2017/01/26.

- Acte uniforme relatif au droit comptable et à l'information financière

9- الميثاق الموحد المتعلق بالوساطة المصادق عليه بكوناكري (غينيا) بتاريخ 2017/11/23.

- Acte uniforme relatif à la médiation

10- الميثاق الموحد المتعلق بالتحكيم المصادق عليه بنفس المكان ونفس التاريخ في 2017/11/23.

- Acte uniforme relatif au droit de l'arbitrage

ومجمل القول أن الدول جنوب الصحراء إستغلت عناصر وحدتها اللغوية الرسمية وإرادتها السياسية من أجل خلق فضاء موحد للتشريع و للممارسة المهنية داخل سبعة عشر دولة، وهو ما ستكون له آثارا إيجابية على مختلف جوانب النشاط المهني لمهنة المحاماة بهذه البلدان عبر خلق تكتلات مهنية إقليمية وجهوية، ويعزز روابطها المهنية و الإجتماعية مع مختلف بلدن الجوار وكذلك مع الدول ذات القوانين والتقاليد والأعراف المماثلة، مما يطرح سؤال تأخر المغرب عن الإنضمام إلى هذه المنظمة وأسباب عدم انتباهه إلى أهمية ولوج هذا الفضاء الإفريقي خاصة بعد رجوعه إلى منظمة الوحدة الإفريقية.

وبعد التذكير بعناصر هذا الإنفتاح المهني للدول الإفريقية على بعضها البعض وخلق فضاء مشترك للإندماج التشريعي والمهني في شقه المتعلق بقانون الأعمال، يجدر بنا أن نتساءل بدورنا عن مدى توفر شروط هذا الإنفتاح لدى المؤسسات المهنية للمحاماة بالمغرب وكيفية ولوج الفضاء المهني الإفريقي وإن بكيفية متأخرة.

إن الجواب على هذا التساؤل يقتضي في نظرنا توافر شروط أساسية نجملها فيما يلي :-

1- تفعيل الإرادة السياسية للدولة من طرف وزارة العدل باعتبارها الجهة الوصية و المشرفة على مختلف المهن القانونية والتي يتعين عليها القيام بما يجب من أجل توفير الإطار التشريعي و القانوني الملائم لعقد الإتفاقيات والشراكات مع الدول الإفريقية ذات التقاليد القانونية المشتركة.

2- العمل على خلق إطار مهني موحد للمحاماة بالمغرب يعتبر المحاور الوحيد في كل ما يهم الشأن المهني للمحامين، ويسهل التنسيق بينه وبين مختلف الأجهزة المهنية سواء على المستوى الوطني أو لدى الدول الإفريقية ذات الإهتمام المشترك .

.../...

3- الرفع من المستوى المهني والمعرفي و اللغوي للمحامين بما يكفل خلق قنوات العمل المشترك بين المجموعات المهنية على الصعيد الإفريقي سواء على مستوى الممارسة الفردية او الجماعية، وذلك بالعمل على خلق دورات تكوينية بينية أو تشاركية بين مختلف الهيئات الإفريقية للمحاماة (**مبادرة هيئة المحامين بأكادير مع هيأة المحامين بالشقيقة موريتانيا على سبيل المثال**).

4- الانضمام الى المنظمة الافريقية من اجل تناغم قانون الاعمال (O.H.A.D.A) بالنظر الى العدد المهم للدول المنضوية تحت لوائها والمجهود التشريعي الذي افرزته تجربتها على مستوى الفضاء الجغرافي للدول المكونة لهذه المنظمة.

❖ الخلاصة

يتضح إذن أن الجواب عن سؤال الإنفتاح المهني للمحاماة بالمغرب على عمقه الإفريقي أهو حاجة أم ضرورة، لا يمكن أن يكون إلا بالإيجاب.

فهو حاجة لجسم المحاماة بالمغرب للخروج من قوقعة انغلاقه على نفسه وعلى موقعه الجغرافي، وضرورة في نفس الوقت بالنظر إلى أهمية التكتلات المهنية والاقتصادية الإقليمية و الدولية التي تستوجب بالضرورة تكتل الهيئات المهنية والمكاتب الخدماتية بما في ذلك قطاع الخدمات القانونية وعلى رأسها قطاع المحاماة، وهو ما انتبهت إليه بعض الهيئات الإفريقية جنوب الصحراء كمثل هيئة المحامين بالكاميرون التي وضعت **شعارا** لها في الافتتاح الرسمي المهني لسنة La rentrée solennelle du Barreau du CAMEROUN 2018 – 2018 تحت عنوان "**مصاحبة الدول الإفريقية من خلال مشاريع البنية التحتية: أي موقع للمحامي**" ..

إن الانفتاح الاقتصادي والإجتماعي و السياسي للدول وما تمخض عنه من تنقل رؤوس الأموال و البحث عن فرص الاستثمار في الدول النامية و مشاكل الهجرة الغير القانونية، وما تستلزمه كل هذه القطاعات من التأطير التعاقدي والمصاحبة القانونية أثناء المنازلة أو الوساطة أو التحكيم، يفرض على رجال المحاماة و المؤسسات المهنية بالمغرب أن لا يتركوا الفراغ للمكاتب الأجنبية التي أصبحت تستحوذ لوحدها على جل الصفقات الكبرى للمصاحبة و الإستشارة القانونية و العقود سواء على المستوى الوطني او الإفريقي.